**مفهوم قياس الرأي العام :**

يُقصد بقياس الرأي العام أو استطلاعه أو استفتائه، الوقوف على اتجاهات الرأي العام إزاء قضية ما يدور حولها الجدل والنقاش وذات صلة بمصالح المواطنين، وتمثل قياسات الرأي العام نقطة الالتقاء لعلوم متعددة هي علم السياسة والنفس والاجتماع والاقتصاد والرياضيات والإحصاء.

**نشأة قياس الرأي العام وتطوره (الرأي العام قديماً وحديثاً)**

كان الحكام في النظم التسلطية والممالك الوثنية يحاولون معرفة الأفكار التي تدور في ذهن الناس لتحديد مواقفهم من القضايا ذات الطابع العام، وماذا يؤيدون وماذا يعارضون وما مطالبهم ورغباتهم وأمانيهم وتطلعاتهم، وما ردود الفعل لديهم ازاء ما يجري في البلاد وما يقع فيها من أحداث.

ولهذا حظيت عملية قياس الرأي العام باهتمام كبير حتى من قبل هذه النظم التي سادت فيها نظرية الحق الإلهي المقدس، والتي تتمحور حول القول بأن الحكام لا يستمدون سلطتهم من الله فحسب، وإنما هم من طبيعة إلهية يعلون فوق البشر، وتُقدَم لهم القرابين، ولذا يجب على المحكومين أن يطيعوا هؤلاء الحكام طاعة مطلقة.

ان عملية قياس الرأي العام كانت تحتل أهمية كبيرة منذ أقدم العصور، لأن ذلك يوضح الرؤية أمام الحاكم وأمام السلطة، ويمكنها من الوقوف على اتجاهات الجماهير على نحو يتسم بالدقة والموضوعية، ويوضح أثر الإعلام في الناس، ويُبين الثغرات في خطط التنمية، ويُبين كذلك رأي القادة والاحتياجات الحقيقية للناس، ويساعد الحاكم على أداء مهامه ومسؤولياته، ويكشف دور الجماعات الضاغطة وأبعاد تأثيرها على موقف الجماهير من قراراته وأعماله، وذلك لا يتم بدون الحصول على المعلومات الدقيقة عن الرأي العام، لأن ذلك يساعد الحاكم في هذه الأنظمة على اتخاذ القرارات المناسبة.

وبدأ الاهتمام بقياس الرأي العام منذ أوائل القرن التاسع عشر عام ١٨٢٤ م، حيث بدأت بعض الصحف والمؤسسات التجارية وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية بإجراء مقابلات واستفتاءات للرأي العام.

وبدأت محاولات قياس الرأي العام من قبل صحيفة literary digest التي كانت أشهر مَن تصدى لإجراء استطلاعات للرأي للفترة من ١٩١٦ حتى ١٩٣٦ ، إلا انها لم تستمر طويلاً، ولم تُستخدَم الأساليب العلمية المنهجية الواجب اتباعها في هذا النوع من الاستطلاعات، فلم تكن نتائجها تبعث على الثقة أو بالإمكان الاعتماد عليها.

إلا ان الولايات المتحدة الأميركية بدأت تمارس استطلاعها لآراء الجماهير منذ عام ١٩٣٠ م بطريقة علمية ومنظمة باستخدام القوائم الانتخابية التي يتم فيها استفتاء الرأي العام، وحققت هذه الطريقة شهرة واسعة بعد أن أكدت قدرتها على التنبؤ بنتائج الانتخابات الرئاسية التي كان يجريها معهد جورج غالوب لقياس الراي العام عام ١٩٣٦ م، الذي أُنشئ عام ١٩٣٥ م، ثم مكتب بحوث الرأي العام بجامعة برنستون عام ١٩٤٠ م على يد البروفيسور هادلي كانتريل، ثُم تتابع إنشاء مراكز بحوث الرأي العام في الجامعات الأميركية ومنها جامعة شيكاغو وجامعة واشنطن، وبعد ذلك تألفت جمعيات كثيرة كالجمعية الأميركية لبحوث الرأي العام، والمؤتمر الدولي لبحوث الرأي العام والذي يضم في عضويته أكثر من ١٢٠ دولة، ثم تألفت مراكز بحوث عديدة لدراسة الرأي العام في أوروبا.

ومع بدايات عام ١٩٦٥ م كان قياس الرأي العام يُجرى على درجة عالية من الدقة وقد ضم الاتحاد الدولي لبحوث الرأي العام أعضاء من نحو ٤٠ دولة.

وهكذا تزايد الاهتمام بقياس الرأي العام ونشأت معاهد ومراكز أبحاث في أنحاء كثيرة من العالم، ورغم التشكيك في نتائج استطلاعات الرأي العام التي تجريها هذه المراكز، ورغم مطالبة بعض الباحثين بإلغائها لعدم جدواها العملية، إلا انها لا تزال تؤدي دورها، لأنها أصبحت ضرورة تفرضها طبيعة النظم الديمقراطية والأنشطة السياسية والاقتصادية والإعلامية.

وقد بدأ الاهتمام الفعلي بأهمية قياس الرأي العام منذ أن تم الاعتراف بقوة الرأي العام، إذ تؤدي قياسات الرأي العام في الدول الديمقراطية دوراً مهماً في رسم السياسات أو تعديلها أو ربما إلغائها، لذا تطورت أساليب قياس الرأي العام، وتجرى اليوم على أُسس علمية ومنهجية.

**أهمية قياس الرأي العام ودوافع قياسه:**

تكمن أهمية قياس الراي العام في كونه أحدث قنوات الاتصال المباشر بين الحكومات والشعوب، وهو أحد القنوات المهمة في استشراف تلك الرؤى الجماعية حيال قضايا وطنية أو مواقف جماعية أو مسائل مستجدة تستلزم أخذها بعين الاعتبار عند وضع القرارات على مائدة المسؤول من خلال رؤية تقدمها تلك الاستطلاعات، خاصة إذا ما كانت استطلاعات تجريها مراكز مهنية ومحترفة ومستقلة.

وتولِي مختلف الحكومات أهمية كبرى لقياس الرأي العام، سواء من خلال قدرتها على استشراف رأي عام يمكنها من اتخاذ قرار سواء لتلبية حاجة مجتمعاتها، أو التعامل مع المشكلات المستجدة أو تصحيح رؤيته حيال القضايا التي يستهدفها هذا القياس.

وتفرض ديناميكية الراي العام وتغيره المستمر على صانعي السياسات ومتخذي القرارات سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أو على المستوى القومي، أو المركزي أو المحلي، قياس الرأي العام تجاه القضايا المختلفة قياساً علمياً دقيقاً وبشكل دائم ومستمر، وذلك بهدف معرفة الواقع الفعلي بحجمه الطبيعي، ودراسة مشكلاته المُلحة، وتقييم هذا الواقع والتوصل إلى الصورة الصحيحة بشأن القضايا والأحداث والأزَمات من معلومات وآراء واتجاهات، ولا شك ان القياس الدقيق لاتجاهات الرأي العام لدى الجمهور العام أو لدى فئات مختارة منه سيتيح الفرصة للمنظمات المختلفة في اتخاذ قراراتها على ضوء الحقائق الموضوعية، كما يسمح للدولة والمنظمات المختلفة فيها أن توجه في اتخاذ قراراتها على ضوء الحقائق الموضوعية، كما يسمح للدولة والمنظمات المختلفة فيها أن توجه الرأي العام توجهاً سليماً، وأن تحشد قوته وتركزها لتتجه اتجاهاً مساعداً لخطط التنمية لسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات الحديثة في التأثير على الراي العام.

وتستهدف قياسات الرأي لعام التعرف على الدواع الكامنة وراء الاراء والتعرف على شدة الرأي وعمقه إزاء القضايا والأحداث والأشخاص، وتتسم عملية قياس الرأي العام بالبطء النسبي في إنجازها واستخراج نتائجها

وتحليلها، وهنا يصبح من الأهمية استخدام أساليب وطرق قياس تتميز من حيث التصميم والمعالجة، لأن نتائج هذه النوع من القياس تعطي أبعاداً أكثر عمقاً، وتحليلاً شاملاً ومتعمقاً لاتجاهات الرأي العام من حيث

قوتها وشدتها وكثافتها لدى كل فئة من فئات الجمهور المستهدف بعملية القياس، حيث تسعى بحوث الرأي العام إلى دراسة مشكلات المجتمع المُلحة الراهنة بعملية القياس، التي تُعد قضايا خلافية يُثار حولها النقاش بين أفراد الجمهور العام أو بعض فئاته وشرائحه، وفي ضوء هذه الدراسات تُعد الحكومات خططها بما يتماشى مع اتجاهات الرأي العام وتسُن القوانين واللوائح وتتخذ القرارات المناسبة التي تمس مصالح الجماهير حتى لا تعمل هذه الحكومات في اتجاهات مضادة لاتجاهات الرأي العام، وحتى يقف الرأي العام أيضاً موقفاُ مؤيداً لها ومتعاوناً معها في المشروعات التي تعدها، ويكون سنداً للمؤسسات والهيئات الحكومية.

وإن كان الرأي العام مهماً للحكومات، فإن أهميته تزداد بالنسبة لأجهزة الإعلام التي تنطق بأسم الحكومة وتعبر عنها، ذلك أن الرأي العام هو المجال الحيوي الذي تعمل فيه هذه الأجهزة، وبدون دراسة علمية ودقيقة للرأي العام فإن الأجهزة الحكومية ستعمل في فراغ، ولن تجد من يسمع لها أو يهتم بها، أما الاعتماد على الاجتهادات الشخصية في معرفة الرأي العام فإن نتائجها غير مضمونة وقد تكون مظللة.